

2004

## Grammatical Terminology: Vocalization and Signification

Mohammad Allabady

Department of Arabic Language, Isra'a Private University, Amman, Jordan, artsarabuni@gmail.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aauja>



Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#)

---

### Recommended Citation

Allabady, Mohammad (2004) "Grammatical Terminology: Vocalization and Signification," *Association of Arab Universities Journal for Arts* **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**: Vol. 1 : Iss. 1 , Article 7.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aauja/vol1/iss1/7>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Association of Arab Universities Journal for Arts **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aar.edu.jo](mailto:rakan@aar.edu.jo), [marah@aar.edu.jo](mailto:marah@aar.edu.jo), [u.murad@aar.edu.jo](mailto:u.murad@aar.edu.jo).

## المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

محمد سمير اللبدي\*

### ملخص

يعد المصطلح النحوي في مجال الدراسات النحوية من أهم مكونات هذه الدراسة ومصادر إثرائها، ولقد كان من أهم سماته أن النحاة قد توسعوا في وضعه وتباينت المدارس والمذاهب في التعبير عنه، وهو بهذا يعد مظهراً بالغ الأهمية لعلمية النحو التي بلغت شأنًا بعيداً في الدراسات اللغوية بعامة.

وهذا البحث يسلط الضوء على المصطلحات من زاويتين: كثرتها من جانب ثم تداخلها وتباين ألفاظها أحياناً مع معانيها من جانب آخر. وهو لذلك يدعو إلى التخفف من هاتين الظاهرتين ليتخلص الباحثون بعامة والمتعلمون بخاصة من عبئهما بعيداً عن التكلف والتداخل والإيهام لتكون الدراسة النحوية بعد ذلك مقبولة وسهلة التداول والتوصيل.

### مقدمة

إن رياضيات النحو كعلم قام منذ تأسيسه وتكوينه على التعقيد المتأثر بالمنطق والفلسفة القديمين<sup>(1)</sup> قد قضت عليه في رصد حقائقه ومكوناته أن ينتظم مهارات فكرية شتى ابتدعها النحاة والفوا معالجتها والمباراة في صنعها ووضعها حتى وجدناها فيما بعد تكون ثروة فكرية نحوية لا تملك حيال صانيتها إلا أن نجلهم ونقدر لهم جهودهم العظيمة التي بذلوا في تكوين بنائها الذي ظل يشمخ ويتسامق حتى رأيناه صرحاً لغوياً عظيماً حمل اللغة وقدمها إلى مكتبة الفكر لغة كاملة وفلسفة معللة.

وحسبنا في التنويه بصنع الأوائل ما ذكره يوهان فيك من قوله:<sup>(2)</sup>

(ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعاني المفردات على صورة محيطية شاملة. بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد)

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2004

\* استاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

اللبيدي

وللنحو في حقيقته جانبان: أحدهما الجانب الاستقرائي الذي يمثل في حقيقته الظواهر الطبيعية التي ورد عليها اللسان العربي كرفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه، وثانيهما الجانب العملي الذي تكونت مسائله عبر فترات زمنية طويلة تنافست فيها العقول والأفكار والمدارس والمذاهب تنافسا تمخضت عنه فيما بعد حصيلة ثرة من النوافل الفكرية التي أثرت المكتبة النحوية إثراء لا مثيل له في تاريخ اللغات.

وبتبعنا للجانبين الاستقرائي والعلمي نجد الأول قد خضع في تكوينه للفطرة والسليقة اللغوية التي كانت تجري بها ألسنة العرب الأوائل منذ أن كانت اللغة وكان اللسان العربي وأما الجانب الثاني فقد كان أثرا من آثار الفلسفة والمنطق اللذين كانا سائدين في فترة تدوين العلوم وتكوينها<sup>(3)</sup> وفي هذا يرى يوهان فك أن النحويين قد تأثروا بالفقه والكلام والمنطق إذ يقول: واقتبسوا من المنطق فكرة الحدود، بل غلا بعض النحويين ففرضوا على النحو حدودا منطقية صرفة.<sup>(4)</sup>

وكان هذا العلم كذلك أثرا للجهود المضنية التي بذلها العلماء وهم يتساجلون ويتناظرون ويضعون الحدود ويفلسفون القواعد ويعلمون الظواهر.

ولعل من نافلة القول التأكيد على أن علمية النحو المتمثلة بالجانب الثاني الذي أشرنا إليه كانت بمثابة الحصن الذي وقى اللسان الفطري من الانحراف والتحريف على الرغم من أن التوسع فيه قد بلغ شأوا كبيرا كان من الممكن أن ترتد الألسنة به إلى الحالة نفسها التي خيف على اللغة منها في مبدأ ظهور اللحن ومزالق التحريف.

وإذا كان مثل هذه التوسعة في وضع القواعد النحوية وما تحتويه من خروجات واستثناءات وشذوذات قد جلب النفرة من النحو العربي لدى بعض المتعلمين وطلاب العربية في عصرنا الحاضر، فإن هذه القواعد نفسها هي المرجع الرئيس الذي يعد بحق معتمد الكتاب والأدباء واللغويين في وقت أصبحت فيه اللغة العامية لغة اللسان الدارجة، في حين أن اللغة النحوية لا تتجاوز كونها لغة القلم الكاتب.

ومهما يكن من شيء فإن الحديث عن النحو علما غير الحديث عنه لسانا وفطرة، على الرغم من أن علميته لا تنفصل بأي حال عن لسانيته لأنها في واقعها فلسفة لطبيعة اللسان وقيده من التحريف.

وإذا كان النحو كعلم لا يعني في معضلاته سوى المتخصصين الذين لا يرون فيه مجرد ضوابط للسان وحسب وإنما هو أكثر من ذلك فإن روحية هذا العلم ومرتكزاته التي ارتكز عليها في بنائه لظاهرتان جديرتان بالاهتمام والدراسة.

المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

فالنحو كعلم لم يثر ولم ينم إلا بالقدر الكبير من النوافل التنظيمية التي آلت فيما بعد إلى أصول ثرة في هذا البناء الضخم، ولو أن هذا العلم قد اقتصر في بنائه على المستقرات القائمة على السليقة لما تطاول بنيانه كما نراه، ولما كانت هذه المكتبة النحوية التي شهدتها وتشهدها مكتباتنا عبر مراحل عديدة من الزمن والعقود.

إذن مما لا شك فيه أن التوجه الأكاديمي العلمي الذي خص النحو المستقراً قد كان شيئاً واضحاً في ثراء علم النحو وتقييد أوابده ومحترازاته وتفريعاته.

وبعيداً عن القواعد اللسانية التي تضبط الكلام وتوفر له السلامة والصحة، يجدر بنا أن نتعقب بعض ما أحيطت به هذه القواعد من جهود علمية عملت على حفظها وإثرائها وتحقيق علميتها، وهو ما نجده واضحاً في مفردات هذا العلم العظيم من اصطلاح وتبويب وتعريف وتقسيم وتنبيه وشذوذ وحواش ونقول وشواهد ومتون.

ونحن في بحثنا هذا لا نستطيع تناول كل هذه المفردات بالحديث عنها وبسط القول فيها، لكننا نتناول المصطلح النحوي وهو أبرز هذه المفردات وأكثرها استخداماً وشيوعاً وتوظيفاً إذ أن صلتنا بهذا العلم من الناحية العلمية لم ترتبط ابتداءً إلا بمصطلحاته التي وعينا عليها وهي تتردد على ألسنتنا كالفاعل والمفعول والتميز والحال والاشتغال وغيرها مما هو ماثوث في مراجع النحو وكتبه ومصنفاته.

### المصطلح النحوي

لم يكن المصطلح النحوي في معظمه من صنع العلماء فحسب بل كان كذلك مذهبي التكوين أي أنه وليد المذاهب والمدارس بكل زخمها ورجالها وأنصارها. ولعل أدق ما قيل في هذا الصدد ما أورده القوزي في كتابه (المصطلح النحوي)<sup>(5)</sup> من أن الفترة الممتدة من عهد تلاميذ أبي الأسود إلى عهد ظهور الخليل ابن أحمد كانت فترة تهيئة لظهور المصطلح، وأن المرحلة التي تبدأ من ابن أبي اسحق وتنتهي بأبي عمرو بن العلاء كانت مرحلة بروز المصطلح والتعرف إليه.

ونجد المصطلح بعد ذلك قد استقر وازدهر فكان هناك المصطلح البصري والكوفي وهما اللذان قيدتهما مصنفات النحو وغنيت بهما.

ونحن لسنا بصدد تعقب رحلة المصطلح من حيث تكوينه ونشأته، وكل الذي نريد قوله هنا أن النحو كعلم مصنف قد عجز بالمصطلحات وشاع منها ما شاع وانطوى منها ما انطوى وحسبنا المصطلحات التي سادت وأخذت مواقعها في الأبواب النحوية وهي ما وضع أكثرها البصريون<sup>(6)</sup>. فالفاعل اصطلاح لما وقع منه الفعل أو قام به والمفعول اصطلاح لما وقع عليه الفعل، ونائب الفاعل اصطلاح لما قام مقام الفاعل من مفعول أو غيره وكذلك الحال والاستثناء والتميز

اللبيدي

والاشتغال والتنازع وهي مصطلحات لاستخدامات معنوية اكتسبت صفة الشيوخ حتى أصبحت هي المعروفة فقط لدى الدارسين والمتعلمين.

والمصطلح بعامة لم يقف عند ما هو سائد منه فقد كان للخلاف في تكوينه أثر كبير في إثرائه حيث تعدد بتعدد العلماء والمذاهب، فالظرف عند الخليل هو المستقر عند غيره<sup>(7)</sup>، والتمييز يطلق عليه الخليل تفسيراً كما يسمى تبييناً، وتمييز العدد عند الخليل هو تبيين العدد وهو كذلك مقدار المثل، والعطف يصطلح عليه كذلك بالإشراك، والقسم بالهلف واليمين، والتصغير بالتحقير، والحال بالمفعول فيه، ونائب الفاعل بما لم يسم فاعله، والنسب بالإضافة، وأسماء الإشارة بالأسماء المبهمة، والمفعول له بالمفعول لأجله، وضمير الفصل بالعماد، والصفة بالنعته، والبدل ترجمة.

وما مصطلحات سيبويه في كتابه إلا ضرب من الإثراء برغم أنه لم يسم المصطلح بقدر ما كان يتحدث عنه أو يحوم حوله بالوصف والتصوير والتمثيل بالتنظير وذكر النقيض<sup>(8)</sup>.

وهذه المصطلحات على اختلافها وتعددتها تعدد كما قلنا مظهرها بالغ الأهمية لعلمية النحو وتوسعة مساحته ومع هذا فإننا لدى التدقيق فيها نجد بعضها تقترب حيناً من مدلولاته وحيناً يند عنها وقد نجد علاقة بين لفظ المصطلح ومعناه وربما لا نجد، وهذا ما يدعونا إلى الغرابة والعجب ويدفعنا إلى أن نلقي عليه شيئاً من الضوء نتبين فيه حقيقة هذا التباين الذي هو أولى ما نتناوله في عدد من المصطلحات التي تتداخل وقد تتشابه أو تترادف وهي في كل هذا تشكل في نظرنا عبئاً ثقيلاً على الدراسات النحوية يوجب على الباحثين إزالته أو إخفائه بالتطوير والتغيير لتوضع هذه المصطلحات بعد ذلك في موضعها الصحيح.

فالتعبير مثلاً بلفظ "المفرد" ينسحب على الواحد في مقابلة المثنى والجمع<sup>(9)</sup> كما ينسحب على ما ليس بجملة ولا شبه جملة في أخبار المبتدأ والنواسخ ويطلق كذلك على المنادى غير المضاف أو الشبيه بالمضاف فمثل هذا التداخل قد يورث المتعلمين اضطراباً يجعلهم يخلطون بين هذه المفهومات خلطاً لا يمكنهم من التمييز بينهما إذ الأحرى بمثل هذا اللفظ أن يمحض للدلالة على الواحد، الذي هو خلاف المثنى والجمع وأما ما عداه فيكفي في الدلالة عليه الإشارة إلى أنه ليس بجملة ولا شبه جملة في مجال الأخبار وغير مضاف ولا شبيه بالمضاف في مجال النداء.

ومثال آخر: نجدهم يطلقون على المفعول به في حالة غياب الفاعل وإقامة المفعول به مكانه نائباً عن الفاعل<sup>(10)</sup>، في الوقت الذي لم يختلف فيه وضع هذا النائب عما كان عليه عندما كان مفعولاً به من حيث وقوع الفعل عليه: فإن محمداً في قولنا (قتل محمد) قد وقع عليه الفعل،

## المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

شأنه في ذلك كشأنه عندما كان منصوبا على المفعولية - فما الذي وقع له بعد ذلك حتى تغير من مفعول به في الاصطلاح إلى نائب عن الفاعل ؟

إن كل ما نقل إليه في هذه النيابة هو الإسناد، وكل ما للفاعل من أحكام لفظية خاصة، ولكنه مع هذا لم يخرج عن كونه محطا لوقوع الفعل وهذا شأن المفعول به، ومن العجب أن يصطلح النحاة على أنه نائب فاعل في الوقت الذي يعبرون فيه عنه أحيانا بالمفعول الذي لا يذكر فاعله أو بالمفعول الذي لم يسم فاعله.

وفي رأينا أن اصطلاح النيابة أمر متكلف دعا النحاة إليه عدم ترك الفعل بلا إسناد على اعتبار أن الفعل أحوج للمرفوع منه إلى المنصوب لكون الأول عمده والآخر فضله وفرق بينهما، وفي اعتقادنا أن هذا أمر لفظي قضى به النحاة دونما اعتداد بالمعنى ومراعاته ولعل الأستاذ عبد الستار الجوارى في كتابه (نحو الفعل) قد لمس هذا المعنى الذي لمسناه حين قال: وقضية النيابة عن الفاعل قضية مصطنعة متكلفة، توقع الدارسين في تعقيد لا موجب له وتعلمهم على تصور حال لم يقصد إليه منشئ الكلام.

ونحن لهذا نراه مفعولا به من حيث المعنى وهو ما يقضي به مفهوم المفعولية الذي هو أقوم وأكثر وصلا له بالمعنى، وأما ما فيه من رفع فإن هذا لا يمنع المفعولية والنصب على المحلية، فالعلم المنادى مثلا يبني على ما يرفع به من علامات<sup>(11)</sup> برغم أنه منصوب المحل، وإذا كان الفاعل وهو مرفوع قد يرد مجرورا نحو -كفى بالله شهيدا- وقوله تعالى "ولولا دفع الله الناس"<sup>(12)</sup> والحال وهو المنصوب قد يرد أيضا مجرورا بشروط معينة، فما بالناب تمنع المفعول به في حالة حذف الفاعل مع بقائه مفعولا به منصوبا على المحل ؟!

ومثال ثالث من المصطلحات المتداخلة - التعبير بالترخيم في موضوعي النداء والتصغير، فهو في النداء تخفيف المنادى بحذف آخره<sup>(13)</sup> مثل (يا حار) في نداء حارث و(يا صاح) في نداء صاحب، وهو في التصغير تخفيف الاسم المصغر من الزوائد ثم إيقاع صيغة التصغير على الاسم بعد تجريده منها<sup>(14)</sup> فتصغير أحمد تصغير ترخيم هو حميد وعادل عدیل وهو أيضا في غير هذين البابين حذف آخر العلم الذي يصح نداؤه إذا وقع في الشعر فقط.<sup>(15)</sup>

والملاحظ في كل هذه الاستعمالات أن اللفظ يدور حول التخفيف ولكن ما الداعي إلى تكرار التعبير بالترخيم في مجالات مختلفة دون فائدة ولماذا التكرار في مصطلح يفترض فيه أن يخصص لما وضع من أجله لا أن يشركه فيه غيره إذ في الإمكان أن نقصره مثلا على النداء ونسميه تخفيفا في غيره حتى لا تتكرر التسمية مع اختلاف المسمى.

اللبدي

هذه ثلاثة أمثلة عرضناها لا لنحصر الأمر فيها وإنما كي نمثل بها على ما نحس به من تداخل في كثير من المصطلحات مما قد يعسر فهمه على كثير من المتعلمين في عصر أصبح وضوح قواعد اللغة فيه عنصراً من عناصر انتشارها وارتقائها والإقبال عليها.

وإذا كنا نحن قد تعرضنا لبضعة اصطلاحات نحوية بالنقد واقتراحنا ما يمكن استبداله بها فإن النحويين أنفسهم قد سبقونا إلى ذلك ووجدناهم في كثير من المصطلحات لا يقرون التعبير عنها بما ورد وشاع بل نجدهم قد غيروا في التسميات واختاروا منها ما يدق ويؤدي إلى المفهوم المراد. فهذا سيبويه مثلاً ينقض رأي الجمهور في تعبيرهم عن "لو" بأنها حرف امتناع لامتناع - ويرى أنه اصطلاح غير دقيق فإنه إذا صح في مثل قولنا: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً - امتناع الجواب وهو وجود النهار لامتناع طلوع الشمس فإنه لا يصح في مثل قولنا: لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً - لأن الضوء قد يوجد بفعل طلوع الشمس وقد يوجد بغيرها. فوجود الضوء إذن غير ممتنع عقلاً لمجرد امتناع طلوع الشمس. ولهذا نرى سيبويه يضع للو معنى يغاير ما اصطلاح عليه الجمهور فيقول: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره<sup>(16)</sup>، ولم يقف الأمر عند سيبويه بل وجدنا غيره يرى غير ما يرى الجمهور ويقول: أن لو حرف يدل على امتناع تال يلزم لقبوته ثبوت تاليه<sup>(17)</sup>.

وفي مثال آخر حول المفعول المطلق الذي يرى النحويون أنه لا يأتي إلا حدثاً فقط ولا يكون ذاتاً، فإننا نجد من النحويين من ينقض هذا الحصر ويخطئه ويرى أن المفعول المطلق يكون حدثاً وذاتاً - فالسموات في قولنا خلق الله السموات مفعول مطلق لا مفعول به كما هو مشهور ومتداول وهو ما يراه ابن الحاجب والزمخشري والجرجاني ويوافقهم عليه ابن هشام في مغنيه ونراه يدرج ما ناع بين الناس في إعراب مثل السموات مفعولاً به تحت باب أطلق عليه: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين<sup>(18)</sup>.

ويعلل ابن هشام لإعراب السموات مفعولاً مطلقاً وكذلك "الرسالة" في قولنا كتبت رسالة بكون المفعول المطلق مقترناً بوجود الفعل وأما المفعول به فهو شيء يوجد - أو هو موجود قبل وقوع الفعل ليصح بعد ذلك وقوع الفعل عليه<sup>(19)</sup>.

فالزجاجة من قولنا: كسرت الزجاجة مفعول به لكونها موجودة قبل حلول الكسر - ولكنها في قولنا: (صنعت زجاجة) مفعول مطلق لأن وجودها لم يسبق الفعل وإنما اقترن به.

ونجد النحاة في اصطلاح ثالث يصطلحون على تسمية منصوب "كان وأخواتها" خبراً لها ويقولون في إعراب المبتدأ والخبر بعد دخولها عليهما أن الأول اسمها والثاني خبرها. مع أن الخبرية في ذاتها ما زالت متعلقة بالاسم الذي كان مبتدأ، والإخبار في حقيقته هو عن هذا الاسم لا عن كان ولهذا وجدنا بعضاً من النحاة يقولون إن: تسمية المرفوع اسماً لها والمنصوب خبراً

## المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

لها تسمية اصطلاحية خالية من المناسبة<sup>(20)</sup> معللين ذلك بأن زيدا في "كان زيد" إنما هو اسم للذات لا لكان، والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال: ذلك من باب أن الإضافة لأدنى ملابسة.

ومن أجل خلو هذه التسمية الاصطلاحية مما يبررها نجد النحاة يذهبون في موضوع هذه الأفعال ومنصوباتها إلى أن المرفوع بها قد يسمى فاعلا - والمنصوب قد يسمى مفعولا مجازا<sup>(21)</sup> ويتسع خلافهم في إعراب هذا المنصوب ليتجاوز المفعولية المجازية إلى أنه شبيه بالحال أو هو حال فعلا سدت مسد خير المرفوع المتقدم ومنهم من قال أنه شبيه بالمفعول<sup>(22)</sup>، ومع تصحيح النحاة وترجيحهم للرأي الأخير فإننا نرجح إعرابه حالا كما يرى الكوفيون لأنه يقع في جواب كيف فضلا عن أنه مبين للهئية التي كانت أو تكون عليها أسماء هذه النواسخ إذا لم تكن أخبار مبتدأتها قبل دخولها أخبارا جامدة فتتبعين عند ذلك خبريتها كما يرى البعض، أو يعرب مفعولا به حقيقيا أو مجازيا.

## مصطلح الإعراب

وفي رحلة المصطلح ومجال نقده وتطويره نجد أنفسنا أمام مصطلح الإعراب وهو مصطلح واسع تندرج تحته أصول وقواعد كثيرة، والحديث عنه ذو شجون إذ أن اللغة العربية تتميز عن غيرها من اللغات بكونها لغة ضبط وإعراب بمعنى أن وجوه الكلام فيها لا تنتضح إلا بالحركات أو ما ينوب عنها بحسب ما تقتضيه العوامل اللفظية أو المعنوية التي تكون في الكلام وتؤثر تأثيرا مباشرا في متعلقاتها التي تتعلق بها وتكمل معانيها ولهذا كانت ظاهرة الإعراب الحركي في بعض الأقوال سببا في تسمية العرب بهذا الاسم<sup>(23)</sup> لما في لسانهم من إفصاح لا يتحقق إلا بمثل هذا النوع من الإعراب. ومن أجل ذلك أيضا وجدنا الوصف بعروبة اللسان مقترنة بالفصاحة لأن الإعراب والتعريب معناهما الإبانة، فيقال: أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وإذا عرفنا هذا تأكد لنا أن هناك علاقة وثيقة بين الإعراب بمعنى الإفصاح والعروبة كلغة ولسان، حيث جاء في المعجم الوسيط قوله: عرب إذا فصح بعد لكتة في لسانه<sup>(24)</sup>.

وللفظ الإعراب في السنة المتعلمين عدة استعمالات منها: الإعراب بمعنى الإفصاح عما في النفس، وبهذا المعنى ورد في الحديث الشريف قول الرسول الأعظم: الثيب تعرب عن نفسها.

وكذلك الإعراب في النحو، وهو كما عرفه ابن جني: الإبانة عن المعاني بالألفاظ<sup>(25)</sup> التي تخضع في شكلها الحركي لإحكام المعاني المرادة. وقد ذكر في الإعراب النحوي الاصطلاحي مذهبان يعرفه أحدهما بأنه ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف - ويعرفه الآخر بأنه تغيير أو آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا<sup>(26)</sup>.



اللبيدي

والإعراب في الاستعمال النحوي الشائع هو تبيان مواقع الكلمات في مختلف التركيب والسياقات. وإذا نحن دققنا النظر في هذه الاستعمالات كلها وجدناها تعني في مجموعها الإفصاح والإيضاح. فسواء أكان الإعراب بمعنى الضبط أم تبيان الموقع الاصطلاحي فهو في الحالين إيضاح عما في النفس وإبراز المعاني الجوالة في الخواطر ولكن الذي يلفت النظر ويستدعي الوقوف عليه والتدبر فيه أن اللغويين والنحاة قصروا الإعراب النحوي على الضبط الشكلي لأواخر الكلمات. انطلاقاً من كون الاشتباه في وجه الكلام الذي يقصد إليه المتكلم نابعا من طبيعة الشكل الإعرابي للحرف الأخير لأنه بقدر ما يكون عليه من اختلاف أو تماثل تكون الجملة التي يقع فيها واضحة أو خفية فلهاذا قالوا: لو أننا سمعنا من يقول: ما أحسن محمد بالوقوف على محمد دون تحريك لاشتبه علينا مراد التكلم ما إذا كان يقصد التعجب أو نفي الإحسان فإن كان يريد الأول فعليه أن ينصب لفظ محمد وإن أراد الثاني فعليه أن يرفع. ولقد روى أن ابنة أبي الأسود الدؤلي واضع النحو ومؤسسه قد قالت لأبيها ذات يوم (ما أجمل السماء) برفع كلمة أجمل فقال لها "نجومها"، فقالت له إنني أتعجب ولا أسأل فقال لها: افتحي اللام وانصبي السماء<sup>(27)</sup>. ويمثل ابن جني للإعراب الذي يقصد منه الإبانة عن المعاني بالألفاظ بقوله: ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه. علمت برفع أحدهما ونصب الآخر - الفاعل من المفعول، ثم يقول بعد ذلك: ولو كان الكلام شرحاً واحداً أي نوعاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه<sup>(28)</sup>. ومما لا شك فيه أن إعراب أواخر الكلمات بالحركات أو بالحروف ضرورة تقتضيها الإبانة المعنوية التي يهدف إليها المتكلم حين ينطق ويتكلم، وإلا لما كان للغة أصلاً أي فائدة إذا لم يتحقق لها الإفهام والإيضاح، وإذا كانت اللغات كلها تعتمد في توفير عنصر التوضيح في مركباتها على سلامة الصيغ فقط فإن اللغة العربية بالذات تعتمد على ذلك وتزيد عليه حاجة مفرداتها إلى الضبط الصحيح الذي تقضي به مواقع الكلم وعلاقاتها، وبدون ذلك كما قلنا يظل القول مصدر اشتباه وغموض. وهذا ما أيده المستشرق يوهان فك في كتابه (العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) حيث تحدث عن كون اللغة العربية لغة إعراب تتأثر فيها الكلمات بحسب مواقعها ومثل لذلك بقوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء" وبقوله كذلك "وإن ابتلى إبراهيم ربه" إذ لو تركت كلمات هاتين الآيتين دون ضبط وإعراب لتبادر إلى الذهن توهمهما واعتباراً للترتيب المنطقي للفاعل أن لفظي الله وإبراهيم في الآيتين فاعلان. وهذا ما جعل المستشرق يقول: فمثل مواقع هذه الكلمات لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً<sup>(29)</sup>.

### الإعراب ومباني الألفاظ

وإذا كنا بدورنا لا نخرج عما قرره النحاة من أن الإعراب أثر تجليه العوامل بقصد الإيضاح والإفصاح فإننا في الوقت نفسه لا ندري لم قصر مفهومه على الآثار الظاهرة في أواخر الكلمات والألفاظ دون حواشيتها وحروف مبانيها، ولعل السبب في ذلك كما نرى جعل الإعراب في مقابلة

## المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

البناء، بمعنى أن البناء في الكلمات هو بقاء أو آخرها على ما وردت عليه من حركة أو سكون دون تأثر بالعوامل، في حين أن الإعراب الذي يقابل البناء هو تغيير أو آخر الكلمة بحسب العامل الذي يسبقها.

وبمناقشة هذا الرأي نجد أن تعاملنا مع الألفاظ بحسب المعنى اللغوي للإعراب وهو الإيضاح والإبانة أبعد من أن يحصر مفهومه في آخر الكلمة فقط كما أراده النحاة في تعريفاتهم وتقسيماتهم فالإبانة الإعرابية في رأينا تتوافر للكلمة بمجرد توفير الحركات والسكنات المستقرأة لمبانيها كما تتوافر تماما برصد الحركة المناسبة لأواخرها، فالألفاظ التي تتغير معانيها بتغير حركات وسكنات مبانيها أكثر من أن تحصر أو تعد. فقد روى عن الأصمعي قوله: دخلت وأنا حدث على حماد بن سلمة فقال لي كيف تنشُد قول الحطيئة:

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا

وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

فقلت: إن بنوا أحسنوا البنا- بكسر الباء من كلمة البناء فقال: يا بني: احسنوا البنا بضم الباء لا بكسرها - فبني يبني من العمران وبنا يبنو من الشرف وهذا هو المقصود<sup>(30)</sup>.

ومن الأدلة كذلك ما يروونه عن الكسائي من أنه أراد أن يتحدى أبا يوسف الفقيه في حضرة الرشيد فوجه إليه سؤالاً فقها قال فيه: ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟ فقال أبو يوسف إن دخلت فقد طلقت فقال الكسائي: خطأ إذا فتحت ان فقد وجب الأمر وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد، فنظر بعد ذلك أبو يوسف في النحو بعد أن كان يهزأ به ويعلمائه<sup>(31)</sup>.

ومما لا يبين معناه إلا بحركات مبناه، شأنه في ذلك شأن الحركة المجلوبة بالعامل قولهم عدل الشيء بفتح العين بمعنى مثله وعدل الشيء بكسر العين بمعنى وزنه وقولهم كذلك الذل بضم الذال وهو ضد العز والذل بكسرها وهو ضد الصعوبة وقولهم العوج بفتح العين والعوج بكسرها فالأول يقال في كل مرئي غير مستقيم والثاني يقال في كل أمر لا يرى كالدين والخلق، وكقولهم كذلك حمل بكسر الحاء وحمل بفتحها فالأول ما انفصل والثاني لما اتصل، ونحو عقب بضم العين وسكون القاف وعقب بفتح العين وكسر القاف فالأول يعني بعد النهاية والثاني قبلها فيقال: جئت في عقب الشهر بعد نهايته وجئت في عقب الشهر أي قبل نهايته.

هذا ولا يغيب عن الباحثين والقارئ تلك الفروق المسببة عن اختلاف الحركات في نحو الجهد بضم الجيم وبفتحها كذلك. ولقد عمد النحوي اللغوي قطرب إلى جمع الألفاظ التي تتباين معانيها بتباين حركة فاءاتها فطلع علينا بمثلثته الشهيرة الطريقة التي نظمها عارضا في كل بيتين

اللبيدي

منها لفظا واحدا يختلف معناه بتغيير حركة الحرف الأول منه وذلك كتثليث الحاء في كلمة حرة من قوله:

نزلت أرضا حرة                      مشهورة بالحرّة ؟  
فقلت يا بن الحرّة                    ارث لما قد حل بي

هذا الذي ذكرناه وكل ما يمكننا أن نستدل به لانسحاب الإعراب على كل ما يتعلق بالكلمات بناء أو تأثرا بالعامل لا يمثل في واقعه إلا قطرة في بحر خضم من الألفاظ والكلمات التي تمتلئ بها كتب اللغة ومعاجم مفرداتها ومراجع غريبها.

والخلاصة أن الإعراب لا يقف عند أثر العامل في الكلمة كما صوره النحاة وأرادوا له إنما هو قصور في الاصطلاح لأنه في حقيقته يشمل بالإضافة إلى أواخر الكلمات كل ما يَعتَوِرُ حروف الكلمة الهيكلية من حركات أو سكنات انطلاقا من أن الإبانة عن مراد المتكلم هي الغرض المشترك بين الكلمة التي يتغير آخرها بحسب ما سبقها من مقتضيات والكلمة التي تتغير حروف مبناها بحسب ما قد تقرر لها بالوضع والاستقراء اللغويين.

وفي النهاية نقول: إن النحو علم متخم ومشعب بالاصطلاحات والتقسيمات والفرضيات والتعليقات وهذه أمور في مجموعها تعد ثروة فكرية عظيمة لمن أرادها تاريخا للفكر العربي اللغوي في مختلف عهوده وأطواره وأما من أرادها علما يعلم ويدرس ويتلقى فإنه سيغوص في متاهاتها ومنعطفاتها غوصا يفوت عليه في الغالب سهولة التناول ويسر الاستعمال وهو ما نستطيع توفيرهما إذا عملنا على تخليص اللغة ونحوها من تباين الاصطلاحات وتداخل التسميات وتعدد الوجوه والاتجاهات فتدق بذلك ويسهل تناولها ويتيسر تعلمها وهذا ما أرجوه لها وأتمناه لنحونا في حاضره ومستقبله.

## Grammatical Terminology: Vocalization and Signification

*Mohammad Allabady, Department of Arabic Language, Isra'a Private University,  
Amman, Jordan*

### Abstract

The grammatical terminology in the field of grammatical studies is the most significant component of this study. One of its most important features is that grammarians have expatiated in prescribing the rules of grammatical

المصطلح النحوي بين اللفظ والمدلول

terminology. Schools, and approaches to grammar varied in their ways of tackling it, and which forms an important feature for the development of grammatical studies. This feature has assumed a prominence in the field of linguistics studies in general.

This paper sheds light on grammatical terminology from two perspectives: its abundance on the one hand and its intermingling and variety in its meanings on the other. Building on this, it advocates the idea of trimming these two particular phenomena, which shall free researchers from these shackles away from affectation, intermingling and vagueness of achieved, this will then make grammatical studies digestible, easily tackled, and Communicative.

قدم البحث في 2003/12/10 وقبل في 2004/9/8

الهوامش

1. النحو العربي - د. مازن المبارك ص 72، 73.
2. العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك ص 14.
3. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، نقلا من بحث للدكتور إبراهيم بيومي تحت عنوان: منطق آرسطو والنحو العربي ص 134.
4. العربية - دراسات في اللهجات والأساليب، يوهان فك ص 116.
5. المصطلح النحوي - القوزي - المقدمة.
6. المدارس النحوية - شوقي ضيف 67.
7. المصطلح النحوي / القوزي ص 142.
8. المرجع السابق ص 147.
9. النحو الأساسي - د. أحمد مختار وآخرون ص 73 ط 1 دار السلاسل.
10. شرح ابن عقيل ج 1 ص 201 تحقيق محي الدين عبد الحميد.
11. المرجع السابق ج 2 ص 102 تحقيق محي الدين عبد الحميد.
12. سورة البقرة آية 251.
13. شرح ابن عقيل ج 2 ص 225.
14. المرجع السابق ج 2 ص 381.
15. شرح الأشموني ج 3 ص 183.
16. المرجع السابق ج 4 ص 37.
17. المرجع السابق ج 4 ص 36.
18. مغنى اللبيب لابن هشام ج 2 ص 660-661.
19. المرجع السابق ج 2 ص 661.

اللبيدي

20. حاشية الصبان على شرح الأشمولي ج 1 ص 226 ط البابي الحلبي + الهمع للسيوطي ج 1 ص 131 ط دار المعرفة.
21. المرجع السابق ج 1 ص 226.
22. الهمع للسيوطي ص 111 ج 1 ط دار المعرفة.
23. الخصائص لابن جني ج 1 ص 36.
24. المعجم الوسيط مادة عرب.
25. الخصائص لابني جني ج 1 ص 35.
26. الأشموني ج 1 ص 48-49.
27. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ص 12، نشأة النحو للطنطاوي ص 6.
28. الخصائص ج 1 ص 35.
29. العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك ص 15.
30. الخصائص لابن جني ج 3 ص 298، 299 - دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
31. معجم الأدباء لياقوت الحموي ج 13 ص 176 ط دار المأمون - القاهرة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- مختار، أحمد وآخرون: النحو الأساسي ط 1، دار السلاسل.  
السيوطي: الهمع ج 1، ص 131، دار المعرفة.  
ابن جني: الخصائص ج 3، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.  
ياقوت الحموي: معجم الأدباء ج 13، دار المأمون، القاهرة.

## المماثلة: دراسة صوتية تشكيلية

رسلان بني ياسين\*

### ملخص

إن أصوات الكلمة قد يؤثر ببعضها ببعض على أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر بحيث أن الصوت الضعيف يلغ صفة إلى الصوت القوي ويندمج معه ليكون قريباً في الصنف والمخرج. لذا نجد بعض الأصوات قد يتأثر في غيره على سواه من الأصوات الأخرى. والمماثلة هي مجاورة هذه الأصوات بعضها في البعض، فلها نجد هذا التأثر. ويمكن أن نسمي هذا التأثر بالانسجام الصوتي. وهذا ليس مقصوداً على الأصوات الساكنة بل يكون أيضاً في أصوات اللين، هذا وقد استعرضت في هذا البحث المماثلة مقارنة بين القدماء والمحدثين وأنواع المماثلة وبعض الظواهر التي لها علاقة بالمماثلة.

### مقدمة

تتأثر الأصوات اللغوية، بعضها ببعض، عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والانسجام، بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات، ذلك أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها في المخارج، والشدة والرخاوة، والجهر والهمس، والتفخيم والترقيق، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شد وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو في بعضها.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2004

\* استاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

بني ياسين

ولذلك يمكن القول إن قانون المماثلة (Assimilation) يُعنى بتأثر الأصوات المتجاورة في الكلام، وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات، بغية الانسجام الصوتي، واقتصاداً في الجهد الذي يبذله المتكلم ذلك لأن أصوات اللغة تختلف فيما بينها كما أشرنا.

وعلى الرغم من أن المماثلة مبحث حديث، إلا أن له جذوراً قديمة عرفها الأقدمون من اللغويين كما عرفها المحدثون.

المماثلة بين القدماء والمحدثين:

#### عند القدماء

تعد المماثلة تطوراً لمصطلحات صرفية وصوتية عرفها اللغويون القدماء، ورسوها، من مثل: الإبدال والإعلال والإدغام والإتباع وغيرها؛ لأن هذه المصطلحات تتضمن تبدلات تكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى.

وللمماثلة تسميات متعددة عند القدماء، تقترب اقتراباً كبيراً من المفهوم الحديث لها، منها المضارعة، والتقريب، والتأخي والمناسبة، وغيرها.

فهي عند سيبويه مثلاً (المضارعة) التي ورد ذكرها في قوله: "هذا باب الحرف الذي يُضارَع به حرف موضعه، الحرف الذي يضارَع به ذلك الحرف وليس من موضعه" (1). ثم ضرب لنا أمثلة تحت هذا الباب تؤكد لنا فهمه الدقيق لهذه المسألة، كما أطلق عليها اسم (التقريب) في قوله: "فإن كانت سينٌ في موضع الصاد، وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب وذلك في قولتك في التسدير: التزدير، وفي يسدل ثوبه ويزد له" (2).

وهي عند ابن جنّي الإدغام الأصغر الذي منه التقريب والإمالة وغيرهما (3). وابن جنّي لم يكتفِ بذكر أنواعها وتعريفها بل ضرب أمثلة كثيرة على ذلك، ثم قال: "وجميع ما هذه حالة مما قَرَب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنما احتطنا بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير لأن في هذا إيذاناً بأن التقريب شامل للموضعين، وإنه هو المراد المتبقي في كلتا الجهتين، فاعلم ذلك" (4).

وهي عند ابن عيش "التقريب" وذلك في حديثه على قولهم: أشدق وأجدق، إذ يعلل لهذه المسألة بقوله: "لأن الدال حرفٌ مجهورٌ شديدٌ والشين مهموسٌ رخو فهو ضد الدال بالهمس والرخاوة فقرّبوها من لفظ الجيم لأن الجيم قريبة من مخرجها موافقة الدال في الشدة والجهر" (5).

وهي عند الأسترابازي (التجانس والتقريب)، وذلك من خلال قوله: "السين حرفٌ مهموسٌ والدال مجهورٌ، فكهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، لاسيما إذا كانت الأولى ساكنة لأن

الحركة بعد الحرف، وهي جزء حرف لين حائل بين الحرفين فقربوا السين ومثلها في الصغير وتوافق الدال في الجهر فتجانس الصوتان"<sup>(6)</sup>. وهذا عند حديثه عن قلب السين زايًا.

وهي عنده أيضاً (المضارعة)، يقول: "ولا يجوز هنا أن نشرب السين صوت الزاي كما يفعل ذلك في الصاد نحو (يصدر) فزارعوا لثلا يذهب الإطباق بالقلب"<sup>(7)</sup>. ويقول كذلك: "ومن ضارع، أي نحى بالصاد نحى الزاي ولم يقلبها زايًا خالصة. فالمحافظة على فضيلة الإطباق يقلبها"<sup>(8)</sup>. وقد أطلق عليها أيضاً مصطلح المناسبة والتناسب وذلك أثناء حديثه عن الإمالة إذ جعل سببها مناسبة الكسرة أو الياء"<sup>(9)</sup>.

وكذلك الحال عند السيوطي الذي أطلق عليها اسم التناسب، إذ جعل سبب تقارب الأصوات من أجل إحداث التناسب بينها"<sup>(10)</sup>.

وقد أطلق عليها الأشموني مصطلح (المشابهة)، يقول في أثناء حديثه عن قلب النون الساكنة ميماً عند الباء وهو ما عُرِف في علم التجويد بالإقلاب: "وموجب هذا القلب: أن الباء بعدت عن النون، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم لأن النون والميم حرفا غنة، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ولمّا قربت بمشابهة الغريب عنها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمراً آخر وهو قلبها ميماً لأنها أختها في الغنة"<sup>(11)</sup>.

وكما أن النحاة قد عرفوا (المماثلة)، وأطلقوا عليها تسميات مختلفة، فقد عرّفها أيضاً علماء القراءات وأطلقوا عليها تسميات أخرى، قد تكون أقرب من مصطلحات النحاة، فقد أطلق عليها ابن خالويه "التأخي" وذلك في أثناء حديثه عن قلب السين صاداً في قوله تعالى "الصراط" تعالى "الصراط" إذ جعل السبب في ذلك لتؤاخي السين في الهمس والصغير، وتؤاخي الطاء في الإطباق، لأن السين مهموسة والطاء مجهورة، ثم أعاد الكرة في نفس السياق عند الحديث عن قراءة من أشم الزاي، إذ إن الزاي تؤاخي السين في الصغير وتؤاخي الطاء في الجهر"<sup>(12)</sup>.

وهي عند مكّي بن أبي طالب كذلك، فقد ذكر "أن من أبدل السين صاداً إنما فعل ذلك لمؤاخة الطاء في الإطباق والتصعيد، ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعيد عملاً واحداً"<sup>(13)</sup>.

وهكذا يتبين أن علماء اللغة والقراءات القدماء مدركين لحقيقة المماثلة أو التجانس، وذلك من قبيل تأثير الأصوات بعضها في بعض. فجاء وصفهم للأصوات دقيقاً حتى لا يصيب النطق القرآني شيء من التغيير الصوتي"<sup>(14)</sup>.



بني ياسين

## عند المحدثين

على الرغم من أن القدماء عرفوا (المماثلة)، وأطلقوا عليها تسميات مختلفة، فإن دراستهم لها تبقى إشارات عابرة متفرقة تحت أبواب مختلفة، فالمماثلة بمفهومها الحديث الجامع تبقى مبحثاً حديثاً، لم تدرس تحت باب واحد إلا عند المحدثين من علماء اللغة. فقد تطوّر المحدثون في دراستها، فاستخدموا أحدث الأجهزة والمختبرات الصوتية لتكون نتائجهم في تفسير هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الصوتية دقيقة، مبنية على ما لا يمكن الطعن فيه أو التشكيك بصحته. ومن هنا خرج المحدثون بعدة تعريفات لهذه الظاهرة، تلتقي في كليتها تحت مفهوم واحد ثابت.

فمن عرفها مثلاً علي عبدالواحد وافي الذي يقول: "المماثلة هي تفاعل أصوات الكلمة بعضها مع بعض، وذلك أن الأصوات المتجاورة والمتقاربة في الكلمة يحدث بينها أنواع كثيرة من لتفاعل، فتارة يلتصق أحدهما بالآخر، فتتقل الأصوات التي كانت تفصل بينها إلى ما بعدها وهذا ما اصطلاح عليه بظاهرة "النقل المكاني" وتارة يتحول أحدهما إلى صوت آخر من نوع الصوت الآخر، وهذا ما أسماه ظاهرة "التشاكل"، وأحياناً يمتزجان معاً، فيتكوّن من امتزاجهما صوت ثالث فيه صفات من كليهما، وأحياناً يتلاشى أحدهما في الآخر، فيبقى الثاني وحده"<sup>(14)</sup>.

فالتحوّل الذي أشار إليه إنما هو النوع الثاني من أنواع التفاعل الذي أسماه "بظاهرة التشاكل" وهو ما عرفه إبراهيم أنيس بعملية التأثر والتأثير، وذلك أن الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينهما ليزداد قربها مع مجاورتها في الصفات والمخارج"<sup>(15)</sup>.

ويعرفها دانيال جونز بقوله: هي "عملية استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو في الجملة"<sup>(16)</sup>، وذكر أن المماثلة قد تتسع لتشمل الحالات التي يتم فيها فناء أحد الصوتين في الآخر. بحيث يؤلفان صوتاً واحداً وسمي هذا النوع (Coalescent Assmilitatiesing Assimilation) والذي يقابل الإدغام عند العرب.

وهذا يعني أن المماثلة درجات، فقد لا يعدو أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس أو العكس، وأقصى ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور وهو الإدغام.

ويعرف محمد الخولي المماثلة بقوله: "هي تعديل صوت ليمائل صوتاً آخر مماثلة كاملة، أي أن يتحوّل الصوت المتأثر إلى مثل الصوت المؤثر وهذا ما أسماه بالمماثلة التامة. وهي عنده أيضاً أن يتعدل صوت جزئياً ليمائل صوتاً آخر، مثال ذلك كلمة "مسطرة" حيث تنطق (السين) كأنها (صاد) متأثرة بصوت (الطاء)<sup>(18)</sup>. وهذا ما عناه أحمد مختار عمر حين عرف المماثلة بقوله: "إنها تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور"<sup>(19)</sup>.

## المماثلة: دراسة صوتية تشكيكية

ومن هنا ذهب بعض المحدثين إلى تسمية هذا التأثير القائم وراء مجاورة الأصوات لبعضها (بالعدوى التأثرية) وأن يسمي هذه الدرجة من التأثير بإمكانية التكيف والانسجام الصوتي اللغوي<sup>(20)</sup>.

وظاهرة المماثلة تعتمد على طبيعة الأصوات المتجاورة في سلسلة الكلام، ففي حالة التباعد بين الصوتين، ينطق كل منهما كما هو، بكل خصائصه دون أدنى تغيير ناشئ عن التجاور، أما في حالة التجانس أو التقارب فإن أحد الصوتين يؤثر في الآخر ويمنحه شيئاً من خصائصه، أو كل خصائصه<sup>(21)</sup>.

ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن ظاهرة المماثلة تقوم أيضاً على مخالفة تلك الأصوات المتجاورة، فحتى تكون المماثلة لا بد أن يسبقها مخالفة بين الأصوات، تماماً كما هو الحال في المواد المحملة بالكهرباء، يقول علي عبدالواحد وافي: "فتجاور مادتين من هذه المواد يحدث بينهما تجاذباً إذا كانتا مختلفتين في نوع كهربائهما بأن كانت إحدهما موجبة والأخرى سالبة، كذلك يفعل أحياناً لتجاور أو التقارب بين الصوتين"<sup>(22)</sup>.

## علّة المماثلة

إن السهولة وطلب التخفيف أثناء النطق بالأصوات هو السرّ الكامن وراء وجود مثل هذه الظاهرة في اللغة العربية وغيرها من لغات العالم الأخرى. وقد عرف الأقدمون هذا وعلّوه. يقول سيبويه: "وإن ما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوا أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"<sup>(23)</sup>.

ولما كان الإدغام نوعاً من أنواع المماثلة، فإن الغرض منه هو الغرض نفسه من المماثلة، يقول ابن يعيش أن الغرض من الإدغام: "هو طلب التخفيف لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى صرف بعد النطق به وصر ذلك ضيقاً في الكلام... فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة، ويرفعوا بالحرفين دفعة واحدة، فحاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر"<sup>(24)</sup>.

ويبدو الأمر أكثر وضوحاً عند مكّي بن أبي طالب عندما علّق على حجة من قرأ (الصرط) بإبدال السين صاداً في قوله "فذلك أسهل وأخف"<sup>(25)</sup>.

وإذا كان القدماء قد أدركوا هذا الغرض بفطرتهم وذوقهم اللغوي الصافي، فإن المحدثين قد أثبتوا هذا بطرقهم العلمية الحديثة، زاهيين إلى أن الهدف الصوتي وراء هذا التأثير هو تحقيق نوع من التشابه أو التماثل بغيد التقارب في الصفة والمخرج، اقتصاداً في الجهد العضلي<sup>(26)</sup>.

بني ياسين

فالمتكلم حين يتكلم قد يعدل أو يغير صوتاً ليمائل صوتاً آخر مجاوراً له بهدف توفير الجهر عن طريق الاستمرار في استعمال ناطق واحد<sup>(27)</sup>.

ويقول علماء اللغة كذلك في أسباب أخرى تعود إلى تطوّر لهجات الكلام الحديثة في اللغة العربية التي اكتسبت قوانين جديدة لتحقيق الانسجام والتماثل بين أصواتها<sup>(28)</sup>.

### أنواع المماثلة

قسّم علماء اللغة المحدثون المماثلة إلى عدة أنواع، وذلك لاعتبارات متعددة، فقد اعتمدوا أساس المجاورة ومداه بين الصوت المؤثر والصوت المتأثر، ثم اعتمدوا أساس قوي التأثير والتأثر، ثم عمدوا إلى اتجاه هذا التأثير، وعلى هذا الأساس وضعت أنواع المماثلة من خلال ربط هذه الأسس معاً، وفيما يلي بيان ذلك:

### أولاً: المماثلة من حيث مدى التجاور بين الأصوات المتماثلة

تقسم المماثلة بناءً على هذا الأساس إلى نوعين:

أ- المماثلة المباشرة (المتصلة).

ب- المماثلة غير المباشرة (المنفصلة).

أما المباشرة: ففيها يكون الصوتان المتأثر والمؤثر متباشرين، أي متصلين، دون لأن يكون هناك فاصل -صامت وصانت- يفصل بينهما؛ ولذلك يسميها بعضهم مماثلة تجاورية أو متاخمة<sup>(29)</sup>.

ومن أوضح الأمثلة على هذا النوع أن تاء الافتعال تتأثر دائماً بالبدال أو الطاء قبلها فتقلب تاء الافتعال دالاً أو طاءً، وذلك في مثل: (ادعى) التي أصلها (ادّعى) فقد تأثرت تاء الافتعال وهي حرف مهموس، بالبدال التي هي من نفس المخرج غير أنها مجهورة، فقلبت تاء الافتعال دالاً وفنيت بالبدال السابقة لها مُشكّلة حرفاً مشدداً.

وأما المماثلة غير المباشرة أو المنفصلة، ففيها يكون الصوتان المتأثر والمؤثر مفصولين بصامت أو صانت أو أكثر ومنهم من اصطلح على تسميتها (بالمماثلة التباعدية) أو غير المتاخمة أو المماثلة في حالة الانفصال<sup>(30)</sup>.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك أن السين تفخم إذا تبعها صوت من الأصوات المفخمة كالطاء مثلاً في (سراط) و (مسيطر) لذا تنطق السين فيهما صادراً.

المماثلة: دراسة صوتية تشكيكية

### ثانياً: المماثلة من حيث اتجاه التأثير

وتقسم إلى قسمين:

أ- المماثلة التقدمية (المقبلة).

ب- المماثلة الرجعية (المدبرة).

أما التقدمية فهي أن يؤثر صوت سابق، بصوت لاحق له، أي أنها المماثلة التي يتجه فيها التأثير إلى الأمام، وهذا يعني أن صوتاً ما يكون مكيفاً مؤثراً وهو الصوت السابق، والصوت اللاحق يكون متكيفاً متأثراً<sup>(31)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك أن تاء الافتعال تقلب دالاً بعد الزاي التي هي صوت مجهور، لذلك يؤثر هذا الصوت (الزاي) بالتاء المهموسة فتقلب دالاً لتناسب الزاي في الجهر كما في مزدحم وازدحم التي أصلها ازدحم مزتحم.

أما المماثلة الرجعية (المدبرة) فهي عكس النوع الأول، وذلك أن صوتاً لاحقاً يؤثر بصوت سابق له. لهذا يكون التأثير متجهاً إلى الخلف وهذا يعني أن الصوت اللاحق يكون مكيفاً مؤثراً وال صوت السابق متكيفاً متأثراً.

ومن أوضح الأمثلة على هذا أن النون من (أن وإن ومن وعن) تتأثر بالميم واللام التي تليها، فتقلب ميمياً أو لاماً لإحداث المماثلة، وذلك مثل: (إما) التي أصلها (إن ما) و (أما) التي أصلها (أن ما).

وقد أشار برجستراسر<sup>(32)</sup> إلى نوع ثالث من المماثلة أطلق عليه اسم (المماثلة المتبادلة) أو التأثير المتبادل، وفيه يؤثر الصوتان السابق واللاحق ببعضهما البعض فيقلبان صوتاً جديداً يكون وسطاً بينهما.

ومن الأمثلة على ذلك صيغة افتعل من الفعل (ذكر) التي تصبح (أذكر) فقد تشابهت أو تماثلت فاء الفعل (الذال) مع تاء الافتعال فاستبدلتا حرفاً ثالثاً مخالفاً لهما هو الدال (أذكر) والدال حرفٌ وسط بين الذال والتاء، إذ يجمع صفات من الصوتين كليهما، فيكون كالنحت من شيتين، فقد شابهت الدال التاء في المخرج والشدة (أو الانفجار) وخالفها في الجهر، وقد شابهت الذال في الجهر. وهذا ما سوغ استبدالهما بحرف الدال التي هي حرف وسط بينهما، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على موسيقية عالية عرفت بها العربية حين التعامل مع أصواتها.

### ثالثاً: المماثلة من حيث قوة التأثير

وهي من هذا المنطلق نوعان:

أ- كلية.

ب- جزئية.

أما المماثلة الكلية، ففيها يتأثر الصوت المتأثر بالصوت المؤثر تأثيراً كلياً كاملاً يصل درجة يتحول فيها الصوت المتأثر إلى جنس الصوت المؤثر.

بني ياسين

فالأصوات المتجاورة تختلف في نسبة تأثيرها بعضها ببعض، فقد لا يعدو التأثير أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس أو العكس، أو أن ينتقل مجرى الهواء من الفم إلى الأنف أو العكس وغير ذلك من التأثيرات الجزئية.

وأقصى ما يمكن أن يصل إليه الصوت في تأثيره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور فلا يترك له أثراً. وهو ما أصطلح على تسميته (الإدغام).

ومن ذلك أن الضمة في ضمير الجر الغائب المفرد (ه) والجمع المذكر (هم) والجمع المؤنث (هن) والمثنى (هما)، تتأثر بما قبلها من كسرة طويلة أو قصيرة أو ياء، فتقلب الضمة كسرة، ومن ذلك:

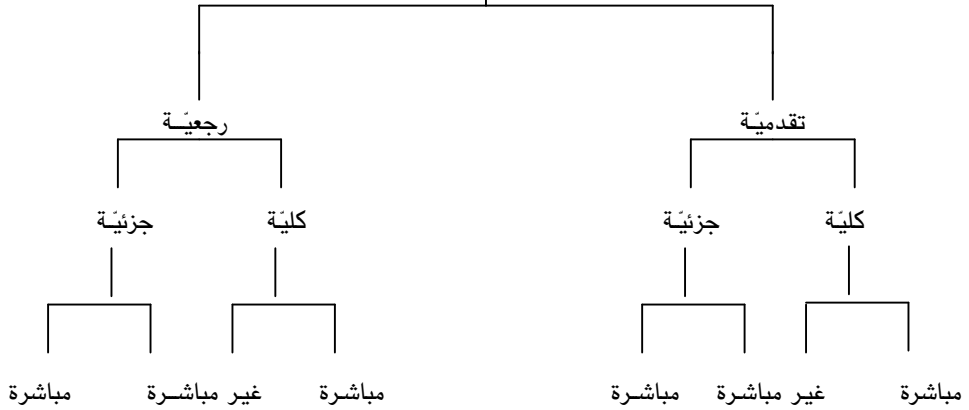
عليهم ---- تصبح (عليهم)

برجله ---- تصبح (برجله)

أما المماثلة الجزئية ففيها يقتصر التأثير على تغيير صفة أو مخرج الصوت المتأثر لتمثيل صفة أو مخرج الصوت المؤثر دون أن يقلب الصوت إلى الصوت المتأثر نفسه فقد يكون لتأثير بتغيير مجرى الهواء مثلاً، أو بتغيير صفة الهمس في صوت ما، أو الجهر مثلاً ... وهكذا.

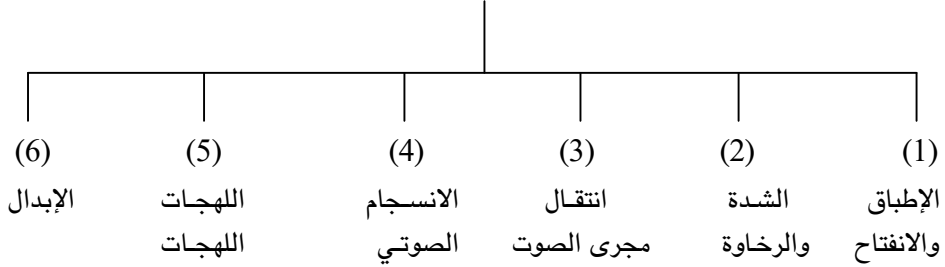
ومن تاء الافتعال تقلب رالاً إذا سبقت بزاي، أي أن التاء تتحول التاء تحولاً إلى نظيرها المجهور وهو الدال لتمثيل الصوت السابق لها وهو الزاي المجهورة وذلك مثل (ازجر).

وهذا مخطط تشجري للمماثلة كما وردت:



المماثلة: دراسة صوتية تشكيكية

## مظاهر المماثلة والتطبيق عليها:



### 1- الإطباق والانفتاح

الأصوات المطبقة هي (الصاد والضاد والطاء والظاء)، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف<sup>(33)</sup>، لذلك سميت (الحروف المطبقة).

وأما الأصوات المنفتحة فهي الأصوات التي يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها.

وللإطباق والانفتاح دور هام في التماثل ذلك أن الأفعال التي تبدأ بأحد أصوات الإطباق المعروفة (ص، ض، ط، ظ) المنقولة إلى صيغة افتعل تتحول التاء فيها وهي صوت منفتح إلى نظيره الطاء المطبق تحت تأثير مجاورته لأحد الأصوات المطبقة المذكورة. ويكون التأثير فيها تأثيراً مقبلاً، إذ يتأثر الثاني بالأول فمثلاً (اصتبر واضترب واطترب واطتلم) جميعها تصير بالمماثلة (اصطبر واضطرب واطلب واضطلم) إذ تقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقربها إلى حروف الإطباق الأربعة بأن تجعل في التاء إطباقاً فتصير (طاءً)، لأن الطاء هو التاء بالإطباق.

وقد عالج علماء العربية ما قالته العرب في (سُقْتُ والسوق وسبقت وسقر) على الترتيب (صقت والصوق وصبقت وصقر) لوقعة السين قبل الصوت المستعلي فينقلب إلى نظيره المطبق على حد ما قال ابن جني<sup>(34)</sup>.

وهذه المماثلة كلية مقبلة متصلة، ذلك أن التاء -تاء الافتعال- تتأثر بالطاء قبلها فتصبح طاء مثلها عندما نبني "افتعل" من الفعل الماضي الذي فاؤه طاءً، نحو طرد وطلع وطلب ...

بني ياسين

ومثل هذا يقال في صيغة افتعل من الفعل الذي فاؤه دال، مثل (دعا) و (دان)، إذ نقول: (أدان)، و (ادعى)، عندما نبنيها على صيغة افتعل، والأصل أدتان وادتعى، فاتصلت التاء مباشرة بنظيرها المجهور، فجهرت -أي أصبحت دالاً- لتماثل الدال قبلها.

ولا ينحصر تأثر التاء بالطاء عند بناء صيغة افتعل فحسب، بل ينسحب ذلك على بناء صيغة (فَعَلْتُ) من الفعل الذي لامه (طاء) إذ تتأثر التاء عندئذٍ بالطاء قبلها فتصبح (طاء) نحو ف (أحطت --- أحط)، وذلك في مثل قوله تعالى: "أحطت بما لم تحط به"<sup>(35)</sup>. فعدت هنا تنطق (أحط).

وقد روى الفراء أن التاء في (خبطت)، تخرج في لغة تميم خبطاً، أي بطاء مشدودة<sup>(36)</sup>.  
قال علقمة الفحل: <sup>(37)</sup>.

بالكثرة وفي كل حيٍّ      قد خبطاً بنعمة فحط

وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عريبته حروف الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء) في فعلت بهن في "افتعل" لأنه يبني الفعل على التاء، ويُغَيَّرُ الفعل فتسكن اللام كما أسكن الفاء في افتعل ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار فصارعت عندهم افتعل، وذلك قولهم فَحَصَطُ برجلي وحِطُّ عنه وخبطُهُ وحفظُهُ، يريدون: فحستُ وحطتُ وخبطتُهُ وحفظتُهُ<sup>(38)</sup>، ويُفهم من ذلك أن التاء متى اتصلت في النطق بالطاء وغيرها من حروف الإطباق، اتصالاً مباشراً، نطقت طاء، لأنه يصعب جداً الجمع بين المطبق حيث يكون مؤخر اللسان في أعلى سقف الحلق عند النطق بهذه الحروف الاستعلائية المذكورة، ونظيره التاء المرقق مع أن كليهما لثوي أسناني وقريب من المخرج كما أنه لا يجوز الجمع بين المجهور ونظيره المهموس إذا اتصل به مباشرة.

وقد ذهب بعض السلف إلى أن الأقيس في تاء (فعلت) عدم الإطباق، وأن لا تقلب التاء طاءً في صيغة فعلت لأن هذه علامة إضمار وتجيء لمعنى. وقد عدّها سيبويه أعرف اللغتين وأجورها إذا لم نقلبها طاءً، أي أن الأقيس عنده عدم الإطباق<sup>(39)</sup> وتابعه ابن جني في هذه المسألة بحجة أن هذه التاء ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء الافتعال بمثالها الذي هي فيه<sup>(40)</sup>، غير أن بعض علماء السلف كالرضي مثلاً، أجاز إطباق تاء فعلت ولكن على لغة تميم وقد وصفها بأنها قليلة، إذ قال: "هذه لغة تميم وليست بالكثيرة"<sup>(41)</sup>.

## 2- الشدة والرخاوة

ونستطيع بيانه في معالجة "ست" التي أصلها (سدس)، تحولت السين الأخيرة تاء فأصبحت (سدت)، وذلك لمجاورة السين، وهو صوت رخو، الدال وهو صوت شديد، لذلك قلبت

السين إلى ما يناظرها في الشدة، أي إلى نظيرها الشديد وهو (التاء) لمجاورته الدال، فأصبحت (سدت)، ثم قلبت الدال تاءً، وذلك لأن الدال المجهورة جاورت صوتين مهموسين هما السين والتاء فقلبت إلى نظيرها المهموس وهو التاء وأدغمت فيه.

وقد ناقش هذه المسألة كل من سيبويه وابن جني فقد أوردها الأول في "باب ما كان شاذاً" فبين أصلها وكثرة استعمالها وتوقف عند السين المضاعفة، وعد الحاجز بينهما ضعيفاً، واستوقفه قرب المخارج إلى مخرج السين فقال: "ست" ، أصلها سدس، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في لغتهم، أن السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزيداد الحرف سينا، فتلتقي السينات ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكر، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من حيث موضع الدال، لئلا يصيروا مما فرأوا منه إذ أغموا، وذلك الحرف التاء، كأنه قال (سدت)، ثم أدغم الدال في التاء ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق" (42).

أما ابن جني فقد ذكر في هذه المسألة فوائد فيها التقريب والقلب والإدغام، وهو نوع من التماثل فيما نفهمه اليوم، فيقول: "ست أصلها سدس" فقربوا السين من الدال بأن قلبوها تاء فصارت (سدت) فهذا تقريب لغير إدغام، ثم إنهم بعد أبدلوا الدال تاءً لقربها منها إرادة للإدغام الآن، فقالوا: ست فالتغيير الأول للتقريب الأول للتقريب من غير إدغام والتغيير الثاني مقصود به الإدغام" (43).

### 3- انتقال مجرى الصوت

ويكون على نوعين: الأول: يحدث عن طريق تحول مجرى صوت أنفي (كالنون) إلى نظيره الأنفي (الميم) عن طريق تحول أحد أصوات الفم تحت وطأة التماثل إلى صوت أنفي وهو الذي أسماه سيبويه الإدغام في الميم في قولهم: "اصحماًطراً" يريد "أصبح مطراً" وعلل سيبويه ذلك بقوله: "لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فصارعت النون ولو أسكنت بأنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها" (44).

أما النوع الثاني فملاحظة سيبويه قول العرب "تقلب النون مع الباء ميماً لأنها من موضع تعتل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذا كانت الباء من موضع الميم نحو "مَم بك" وشمباء وعمبر، والأصل من بك، وشنباء وعمبر" (45).

والمماثلة هنا حصلت عن طريق تجاور صوتي النون والباء فقلبت النون ميماً لمماثلة الباء، وذلك أن الميم تقع حلقة وصل بين الباء والنون، فالميم تماثل الباء في مخرجها، وتماثل النون في أن الهواء يخرج من الأنف أثناء النطق بها.



بني ياسين

وقد عدّ الدكتور سمير ستيتيتية ذلك من أشكال المماثلة. فقد ذكر المماثلة في موضع النطق وهي أن يتأثر صوت بصوت مجاور، فيصبح موضع نطقه مطابقاً لموضع نطق الصوت المؤثر أو قريباً منه<sup>(46)</sup>.

#### 4- الانسجام الصوتي

وهو ظاهرة صوتية تحدث في مقاطع الكلمة الواحدة نزوعاً إلى التوافق الحركي واقتصاداً في الجهد المبذول "ليكون العمل من وجه واحد"<sup>(47)</sup> أو أكثر "لتقريب صوت من صوت"<sup>(48)</sup> كما يرى ابن جني.

والانسجام الصوتي ظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمة، فالكلمة المشتملة على حركات مبتأينة تميل في تطورها إلى التوافق والانسجام بين هذه الحركات، لئلا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح فيما توالى من الحركات، ولهذا فإن الكسرة يناسبها الياء، والضممة الواو، والفتحة الألف.

ومتى اقتصر أمر اللغة على الإنشاد والسمع فلا بد من الاعتناء بالانسجام الصوتي؛ لأنه ضرب من المماثلة الحركية أو التقريب الصوتي، ولذلك نجد ضرباً من هذا الانسجام الصوتي ضمن دراساتهم في الإمالة والإدغام والاتباع الحركي وغيرها.

أما الاتباع الحركي (Vowel Assimilation) فضرب من المماثلة وهو تغير صوتي يطرأ على صوائت اللغة طروءة على صوامتها.

وهو الذي أطلق عليه سيبويه اسم "الإتباع" وعنى به ميل الحركات إلى التماثل وعالجت تحت باب "ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار"<sup>(49)</sup>، وذلك ن هاء الضمير تكسر إذا كان قبلها كسرة أو ياء، ومن المعروف أن أصلها الضم، ومما يستشهد به على أن أصلها الضم قراءة "فخسفنا بهو وبدر هو الأرض"<sup>(50)</sup>. ومن شواهد ذلك كسر هاء الضمير في (به وعليهم ولديهم وفيهم) وغيرها.

فكما أمالوا الألف في مواضع الاستخفاف كذلك كسروا هذه الهاء، فقد ساوى بين إمالة الألف بكسرة ما قبلها وما بعدها وبين هذه الهاء في نحو كلاب وعابد وذلك في قوله: "مررت بهي قبل، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل ..".

وفي ضوء الاتباع الحركي عالج سيبويه ما عُرف عن قوم من ربيعة من كسرهم هاء الضمير في كل حال وهو ما عُرف بظاهرة "الوهم" وكذلك لهجة قوم من بكر بن وائل الذين كانوا

المماثلة: دراسة صوتية تشكيكية

يكسرون كاف الضمير بعد الكسر قياساً لها على الهاء وهو ما عرّف بظاهرة (الوكم) وسناقش هاتين الظاهرتين في أثناء حديثنا عن اللهجات.

## 5- اللهجات

برز عدد من الظواهر اللهجية بين القبائل العربية، كانت أثراً من آثار السعي وراء المماثلة نذكر منها:

### أ- الوهم

ويُقصد به كسر هاء الضمير (هم) على كل حال، سبقتها كسرة أو ياء، أم لم تسبقها. فيقال: مِنْهُمْ بكسر الهاء، وعنهم بكسر الهاء<sup>(51)</sup>. وتُعزى هذه الظاهرة اللهجية إلى قوم من بني ربيعة<sup>(52)</sup>. كما أنها لهجة معروفة في الموصف<sup>(53)</sup> كما نسمعها الآن عند بعض القبائل البدوية الأردنية.

واتصال هذه اللهجة بالمماثلة يرجع إلى أن اللغة الفصحى كانت تكسر هاء الضمير إذا سبقتها كسرة أو ياء، وذلك من أجل إحداث المماثلة، ثم إن بعض القبائل العربية توهمت أن الهاء مكسورة على كل حال، فكسروها طرداً للباب على وتيرة واحدة وتوهماً في أن الأصل بها هو الكسر.

وقد عللها سيبويه من خلال أن الناطق كسر هاء الضمير لمماثلة الكسرة في من وذلك لأن النون حاجز غير حصين، وذلك لأنها ساكنة.

وقد كانت هذه المرحلة مقدمة لمرحلة أخرى حدث فيها التأثير التقدمي (Progressive) وذلك في ما يُسمَع من نطق بعض الحضريين (مِنْم) وذلك أن الأصل (مِنْهُمْ) ثم صارت في بعض الألسنة (مِنْهُمْ) توهماً، ثم أبدلوا الهاء نوناً وأدغموها بالنون التي قبلها<sup>(54)</sup>.

### ب- الوكم

وهو كسر كاف الضمير إذا سبقها ياء فيقال (بِكِم) و (عَلَيْكِم) وهي ظاهرة عُرِفَت عن ناس من بكر بن وائل إذ اتبعوا الكسر لأنه أخف عليهم من أن يضموا من بعد كسر ، وقد وصفها سيبويه بأنها لغة رديئة، وذكر شاهداً على ذلك وهو قول الحطيئة<sup>(55)</sup>.

وإن قال مولاهم على جَلّ حادث من الدهر رَدُوا فضل أحلامكم رَدُوا

وما حصل هنا أن (بكر بن وائل) قاسوا الضمير (كم) على الضمير (هم) فكسروه عند الكسر والياء قياساً على (هم) التي تسكر بعد الكسر والياء طلباً للمماثلة والانسجام الصوتي.

بني ياسين

ويمكن القول إن قانون المماثلة قد تدخل هنا فقلبت ضمد ال كاف كسرة لتنسجم مع الكسرة التي قبلها.

### ج- الإمالة

الإمالة لهجة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس على حين احتفظت لهجة الحجاز بطابع الفتح وهو ما يقابل الإمالة. ويجدر بالذكر أن الفتح هو الأصل أما الإمالة فهي طارئة، وهي لغة الرسول (ص).

ومن القراءات القرآنية، وُجِدَت الإمالة في قراءة حمزة (156هـ) والكسائي (189هـ). وهي مظهر من مظاهر المماثلة، ذلك أن الألف أو الفتحة عندما تمال لوجود ياء أو كسرة أو لأن أصل الألف ياء، فهذا إنما يعني تقريب الألف لصوت الياء أو الكسرة، أي لإحداث الانسجام الصوتي بتقريب الألف من الياء والفتحة من الكسرة.

وقد لاحظ ابن جني هذا الأمر إذ يقول: "إنما وقعت الإمالة في الكلام لتقريب الصوت من الصوت" (56).

### 6- الإبدال

وللإبدال أثر في بعض مظاهر المماثلة فمثلاً: من المعروف أن حروف الإطباق وكذلك حروف الاستعلاء من الحروف التي تمنع الإمالة، وهي الصاد والطاء والضاد والظاء، غير أن الصاد تنطق في بعض اللهجات سيناً، ومن هنا فإن الألف لا تمال بعد الصاد غير أنها تمال بعدها إذا نطقت سيناً وذلك في مثل (صالح) عندما تنطق (سالح) أي بإبدال الصاد سيناً.

وكذلك فإن إبدال القاف فاءً بعد حرف لين في مثل (زحاليق)، والتي أصلها (زحاليق)، ربما كانت أثراً من آثار المماثلة، ذلك أن القاف حرف شديد وقفي، ومعنى هذا أن الهواء ينحبس خلف عضو النطق. وأن الياء قبلها صوت صائت ينطلق الهواء في مجراه دون أي عارض أو عائق. وبالتالي فإن الانتقال من صوت صائت إلى صوت شديد يشكل جهداً عضلياً قوياً. وأن إبداله بصوت رخو هو الفاء، تيسير لهذا الجهد وتقليل له. ذلك أن الهواء سيجري في مجراه دون عائق والمماثلة على هذا تقديمية مباشرة.

ومن الإبدال أيضاً إبدال السين صاداً إذا جاءت قبل صوت من الأصوات المطبقة وذلك من مثل (الصراط) التي أصلها (السرط) وذلك سعياً إلى تقريب السين وهي صوت مُستغَل رخو مهموس إلى الطاء وهي صوت مطبق مُستغَل.

## Assimilation: A Study in Vocalization

**Raslan Bani Yasin, Department of Arabic Language and literatura, Yarmouk University, Irbid, Jordan.**

### Abstract

Assimilation is a process by which sounds are influenced by their neighbours, or replaced by other sounds in the Language. Sometimes you find two neighbouring sounds reacting, as it were upon one another and are replaced by a third sound different from both the original sounds.

In this article I described assimilation between the old Arab grammarian and the modern. Each has his own theory. Included in this article are kinds of assimilation, whether direct or indirect, progressive or regressive. The symptom of Assimilation in old Arabic Dialects are then dealt with.

قدم للنشر في 2003/4/9 وقبل في 2004/9/8

### الهوامش

- 1- سيبويه: الكتاب 477/4.
- 2- السابق نفسه: 478/4.
- 3- ابن جنّي: الخصائص 144/2.
- 4- السابق نفسه: 145/2.
- 5- ابن يعيش: شرح المفصل 121/10.
- 6- الاسترأبازي: شرح شافية ابن الحاجب 231/3.
- 7- السابق نفسه: 231/3.
- 8- السابق نفسه: 232/3.
- 9- السابق نفسه: 4/3.
- 10- السيوطي: همع الهوامع 183/6.
- 11- الأشموني: شرح ألفية ابن مالك 601/4.
- 12- ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 62 وما بعدها.
- 13- مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات 34/1.
- 14- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، 145.
- 15- علي عبدالواحد واللغة 298 وما بعدها.

بني ياسين

- 16- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية 178.
- 17- رمضان عبدالتواب: التطور اللغوي، 22.
- 18- براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية 18-19.
- 19- محمد الخولي: الأصوات اللغوية 220.
- 20- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي 329.
- 21- عبدالقادر عبدالجليل: الأصوات اللغوية 283.
- 22- عبدالصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية 208.
- 23- علي عبدالواحد وافي: علم اللغة 268.
- 24- سيبويه: الكتاب 378/4.
- 25- ابن يعيش: شرح المفصل 121/10.
- 26- مكي بن أبي طالب: الكشف 34/1.
- 27- عبدالقادر عبدالجليل: الأصوات اللغوية 284.
- 28- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، 145.
- 29- محمد الخولي: الأصوات اللغوية 224.
- 30- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي 325.
- 31- رمضان عبدالتواب: التطور اللغوي 25، أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوي 325، محمد الخولي: الأصوات اللغوية، 220.
- 32- محمد الخولي: الأصوات اللغوية 219.
- 33- براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية 18-19.
- 34- سيبويه: الكتاب 436/4.
- 35- ابن جنّي: الخصائص 145-144/2.
- 36- النمل 22.
- 37- الفراء: معاني القرآن 289/2.
- 38- ابن جنّي: سر صناعة الإعراب 219/1.
- 39- سيبويه: الكتاب 187/4 حاشية (3).
- 40- سيبويه: الكتاب 471/4.
- 41- ابن جنّي: ستر صناعة الإعراب 219/1.
- 42- الاسترأبادي: شرح الشافية 266/3.
- 43- سيبويه: الكتاب 482-481/4.
- 44- ابن جنّي: الخصائص 145/2.

المماثلة: دراسة صوتية تشكيكية

- 45- سيبيويه: الكتاب 4/461.  
46- السابق نفسه: 4/453.  
47- فاطمة أبو النصر: الظواهر الصوتية في قراءة ورش 172.  
48- الكتاب: 3/278.  
49- الخصائص 2/142.  
50- الكتاب: 4/195.  
51- القصص 81.  
52- سيبيويه: الكتاب 4/196.  
53- السابق 4/196.  
54- كاصد الزبيدي: في فقه اللغة 230.  
55- السابق نفسه 230.  
56- الكتاب 4/197.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور ا لحسني ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1975.

ابن جني، أبو الفتح: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العام، ج2، 1990.

\_\_\_\_\_: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د.حسن هنداووي، دمشق، دار التعلم، د.ت.

ابن خالويه: الحجة في القراءات العشر، تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت والقاهرة، الطبعة الثالثة، 1979.

ابن يعيش: شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، مجلد 2.

أبو النصر، فاطمة: الظواهر الصوتية في قراءة ورش، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور سمير ستيتية، جامعة اليرموك.

أنيس ، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1979.

بني ياسين

- \_\_\_\_\_ : في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلوالمصرية، الطبعة الرابعة، د.ت.
- براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، 1981.
- الزبيدي، كاصد: فقه اللغة العربية، الموصل: جامعة الموصل، 1987.
- السمندوي، محمد حسن: شرح السمندوي على متن الدرّة المتممة للقراءات العشر لابن الجزري، مصر: مطبعة المعهد، 1432هـ.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت، دار الجيل، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980.
- شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتي للغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.
- عبدالطوب، رمضان: التطور اللغوي، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1981.
- عبدالجليل عبدالقادر: أصوات اللغوية، عمان، دار صفاء، الطبعة الأولى، 1988.
- عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، 1976.
- الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، بيروت: عالم الكتب.
- القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة 1981.
- وافي، عبدالواحد: علم اللغة ، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1950.